

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسوان

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٣١/١/٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

للغرفة التجارية لمحافظة أسوان ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسوان جلسة ٥/١٢/٢٠٠٥

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ١٣/٢/٢٠٠٦ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسوان

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة

والسوق معاً مبلغ ٧٥٤.٠٠٠ ج (فقط سبعمائة وأربعة وخمسون ألف جنيه لا غير)

وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٧٠٤٧.٠٦ ج (فقط سبعمائة وأربعة

آلاف وسبعمائة وستة جنيهات لا غير) بفائض قدره مبلغ ٤٩٢٩٤ ج (فقط تسعة وأربعون

ألفاً ومائتان وأربعة وتسعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٣/٢/٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن